حقوق المؤلف

1. مقدمة

حقوق الملكية الفكرية أو حقوق التأليف هي الحق المعترف به بموجب القانون والممنوح لصاحب الفكرة كالمؤلف أو الملحن أو المخترع و شركائه كالناشر أو الموزع لنشر أو المنتج أو الموزع لعمل أدبي، موسيقي أو فني. لذلك فإن التأليف أو الابداع مهما كان نوعه محمي من يوم إنتاجه قانونا.

للاستفادة من حماية الحقوق ، يجب أن يكون الإبداع ببساطة أصليًا، أي يجب أن يحمل علامة شخصية (هذا الشرط موضع تقدير على نطاق واسع في حالة البرامج على سبيل المثال).

تمنح الملكية الفكرية حاملها نوعين من الحقوق:

الأول **حق أخلاقي:** حيث تسمح لصاحبها بالتمسك بسلامة إنجازه والاعتراض على إفشاءه أو التصرف به دون إذن. و هذا الحق خاضع لحماية دائمة. حيث أنه غير قابل للتصرف.

والآخر **حق متعلق بالذمة المالية (الميراث):** حيث يبقى الإستغلال الإقتصادي أو المالي حكرا على صاحب الملكية ورثته من بعده. وتنتهي فترة الحماية القانونية بعد 70 سنة من وفاة صاحب العمل. في نهاية هذه الفترة، يدخل هذا العمل الحق العام.

ما أنواع الأعمال التي يمكن أن تحمى بموجب قوانين الملكية الفكرية؟

- جميع الكتابات ذات الطابع الأصلي. مثال: كتيب، موقع ويب.
- التصاميم والنماذج، وفي ظل ظروف معينة، الأشياء الصناعية المعروفة باسم "الفن التطبيقي" .
- البرمجيات (أكواد المصادر أو الملفات التنفيذية) ، بما في ذلك مواد التصميم التحضيرية.
- هياكل قواعد البيانات.

2. .حقوق التأليف في البيئة الرقمية

1.2. المقدمة:

لقد أحدث دخول الإنترنت عالمنا ثورة في الطرق التي يتم بها استهلاك الأعمال (المرئية، المسموعة، المكتوبة وغيرها ....)، لكن حقوق النشر لا تزال سارية حتى على الإنترنت، لذلك لا يتردد القضاة في إدانة المستخدمين بالانتهاك.

على الإنترنت كما في أي مكان آخر، يمكن تطبيق هذه مبادئ حقوق النشر والتأليف دون صعوبة: فعلى سبيل المثال، يتم تحليل العمل الرقمي كنسخة بالمعنى المقصود في المادة L122-3 من قانون الملكية الفكرية.

2.2. حماية إبداعات البرمجيات:

تتكون البرمجيات من جميع البرامج والإجراءات والقواعد، وربما الوثائق، المتعلقة بتشغيل مجموعة من البيانات. تحتل البرمجيات اليوم مكانة مهمة في الاقتصاد الرقمي، بل إنها جزء لا يتجزأ من العديد من الأجهزة، وقد أصبحت بالغة الضرورة. لهذا السبب بدا من الضروري العمل على حماية حقوق المبرمجين، ولم يكن واضحا في اي قانون تحصر هذه الحماية؟، حيث يمكن تكييفها بين الحماية الممنوحة عبر قانون براءات الاختراع أو حقوق النشر أو حتى إنشاء نظام خاص بالبرمجيات. في النهاية، تم اختيار حماية حقوق التأليف والنشر.

يمكن أن تكون البرمجيات المحمية برنامجًا أساسيًا أو تشغيليًا أو تطبيقًا. كما يمكن أن يكون هذا برنامجًا عامًا أو مصنوعًا حسب الطلب. تغطي الحماية بموجب حقوق النشر بنية البرنامج، وتسلسل التعليمات، وكود المصدر، والواجهات المنطقية. البرمجيات محمية لمدة 70 عامًا من النشر.

حماية حقوق النشر:

البرنامج محمي بحقوق الملكية الأدبية والفنية (PLA) . ومع ذلك، فقد تم تصميم بنود خاصة بالمبرمجين.

حقوق اخلاقية:

حق الإفصاح أو الكشف عن البرامج في فيما يتعلق بمحتوى البرمجيات مقيدة. هذا لأن البرمجيات غالبًا ما يتم إنشاؤها لصاحب عمل (مبرمجة حسب الطلب)، لذلك يجب أن يكون صاحب العمل قادرًا على استخدامها على النحو الذي يراه مناسبًا.

ومع ذلك، يمكن للمبرمج أن يعترض على أي إفشاء، ولكنه بعد ذلك يخضع لعقوبات على أساس المسؤولية التعاقدية. كما هو الحال مع أي عمل فكري آخر، يحق للمبرمج المطالبة بحقوقه. حيث يكون قادرًا على رؤية اسمه مذكورًا بالبرنامج في أي اتصال يتم إجراؤه المستخدمين.

أخيرًا، تقييد الحق في سلامة العمل. ينطبق فقط في حالتين:

- إذا تم تعديل البرنامج بشكل يضر بشرف المبرمج أو سمعته.
- إذا تم إتلاف البرنامج ، بغض النظر عن الطريقة والعواقب.

الحقوق المتعلقة بالذمة المالية:

فيما يتعلق بالبرمجيات، يخضع النسخ للترخيص، مثل حقوق النشر التقليدية. الترخيص للمستخدم يسمح له بالقيام بجميع العمليات اللازمة لاستخدام البرنامج. ميزة أخرى هي أن حامل الترخيص يمكنه عمل نسخ احتياطية.. يُمنح الوصول إلى الكود المصدري للبرنامج للمرخص له، وبالتالي يمكن التشغيل البيني مع البرامج الأخرى.

كائنات الحماية:

تتمتع بعض العناصر الداخلية للبرمجيات بالحماية بموجب حقوق النشر، وهي:

- مواد التصميم التحضيرية.
- الكود المصدري وكود الهدف للبرنامج.
- وثائق المستخدم.
- صفحة الشاشة: المظهر الرسومي للبرنامج، بما في ذلك الرسومات والرموز وما إلى ذلك.

حماية نسخ البرامج:

أنظمة حماية البرامج الرئيسية هي:

يتم حماية الأجهزة من خلال المفاتيح الإلكترونية المخصصة للأنظمة. يمكن نسخ البرمجيات، ولكن بدون المفتاح الإلكتروني (جهاز مكافحة النسخ والتطفل) لا يمكن أن تعمل.

أيضا باستخدام طرق، يتم تثبيت برنامج يجعل النسخ مستحيلاً. على سبيل المثال، من خلال تطبيق تقنية تعديل شرائح القرص الصلب، يجعل من الممكن الإشارة إلى جزء محدد من القرص الصلب على أنها معيبة، سيتعين على البرنامج بعد ذلك التحقق من هذه الجزء لضمان الأداء السليم.

يمكن أن يكون اكتشاف ملف تعريف الأجهزة للبرنامج وأنماط استخدام مالكه أيضًا وسيلة لتحديد ما إذا كان يتم نسخ البرنامج أو استخدامه بواسطة مالكه الشرعي.

3.2. حماية إنشاء قواعد البيانات:

قاعدة البيانات عبارة عن مجموعة من الأعمال أو البيانات أو العناصر، مرتبة بينها بطريقة منظمة أو منهجية (فهرس العناوين، قواميس وموسوعات من جميع الأنواع، والمواقع الإلكترونية، وما إلى ذلك)، يمكن الوصول إليها بشكل فردي بالوسائل الإلكترونية أو بأي وسيلة أخرى. يعني. على سبيل المثال، يمكن أن تكون قاعدة بيانات ببليوغرافية.

تحمي حقوق منتجي قاعدة البيانات محتوى هذه القاعدة منذ إنشائها. يحمي حق المنتج قاعدة البيانات لمدة 15 عامًا من اكتمال قاعدة البيانات أو من إتاحتها لأول مرة للجمهور. إذا كانت قاعدة البيانات موضوع استثمار كبير جديد، على سبيل المثال لتحديثها، فإنها محمية لمدة 15 عامًا من هذا الاستثمار الجديد.

ملامح الحماية:

بموجب هذا النظام المحدد، وبموجب المادة L342-1 من قانون الملكية الفكرية، "يحق لمنتج قاعدة البيانات أن يحظر ما يلي:

1- الاستخراج: عن طريق النقل الدائم أو المؤقت لكل أو جزء كبير نوعيًا أو كميًا من محتوى قاعدة بيانات على وسيط آخر، في كل مكان وبأي شكل من الأشكال.

2- إعادة استخدامها: بإتاحة كل ذلك للجمهور أو لجزء نوعيًا أو كميًا من محتوى القاعدة، مهما كان شكله. يجوز نقل هذه الحقوق أو التنازل عنها أو أن تكون موضوع ترخيص. لا يعد الإقراض العام عملاً من أعمال الاستخراج أو إعادة الاستخدام."

من ناحية أخرى، لا يمكن للمنتِج الذي جعل قاعدة بياناته متاحة للجمهور أن يعارض بوضوح استخراج أو إعادة استخدام جزء غير جوهري، مُقيَّم كميًا أو نوعيًا، من المحتوى من القاعدة، من قبل الشخص الذي لديه وصول قانوني إليها (المادة 1 3-342 L من قانون الملكية الفكرية). هذا هو الحال، على سبيل المثال، مع اقتباس قصير من عمل المؤلف. وبالمثل، يُسمح باستخراج جزء كبير نوعيًا أو كميًا من محتوى قاعدة بيانات غير إلكترونية لأغراض خاصة، مع مراعاة احترام حقوق النشر أو الحقوق المجاورة للأعمال أو العناصر المدمجة في القاعدة.

4.2. حماية البيانات الشخصية:

تتوافق البيانات الشخصية مع أي معلومات تتعلق بشخص طبيعي محدد أو يمكن تحديد هويته، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالرجوع إلى رقم تعريف أو عنصر واحد أو أكثر خاص به.

البيانات الشخصية التي تسمح بتحديد الهوية (أو الاسمية) تتوافق مع الأسماء والأسماء الأولى والعناوين (المادية والإلكترونية) ورقم الهاتف ومكان وتاريخ الميلاد ورقم الضمان الاجتماعي ورقم بطاقة الدفع ولوحة ترخيص السيارة والصورة وبصمة الإصبع، DNA، إلخ.

المبادئ الأساسية لحماية البيانات الشخصية:

يحدد قانون حماية البيانات المبادئ التي يجب مراعاتها عند جمع البيانات الشخصية ومعالجتها وتخزينها. كما أنه يضمن عددًا من الحقوق منها:

مبدأ النهائية:

لا يمكن جمع البيانات الشخصية ومعالجتها إلا لاستخدام محدد ومشروع يتوافق مع مهام المؤسسة المسؤولة عن المعالجة. أي سوء استخدام يعاقب عليه بعقوبات جنائية.

مبدأ الصلة:

يمكن فقط جمع البيانات الضرورية لتحقيق الهدف المحدد والمشروع: هذا هو مبدأ تقليل الجمع. لذلك يجب ألا يقوم مراقب البيانات بجمع بيانات أكثر مما يحتاج إليه حقًا. يجب عليه أيضًا الانتباه إلى الطبيعة الحساسة لبعض البيانات.

مبدأ الحفظ:

بمجرد تحقيق الغرض من جمع البيانات، لم يعد من الضروري الاحتفاظ بها ويجب حذفها. يجب تحديد فترة الاستبقاء هذه مسبقًا من قبل المراقب، مع مراعاة أي التزامات بالاحتفاظ ببيانات معينة.

مبدأ الحقوق:

يمكن جمع البيانات المتعلقة بالأفراد بشرط أساسي هو إبلاغهم بهذه العملية. يتمتع هؤلاء الأشخاص أيضًا بحقوق معينة يمكنهم ممارستها مع الهيئة التي تحتفظ بهذه البيانات المتعلقة بهم: الحق في الوصول إلى هذه البيانات، والحق في تصحيحها، وأخيراً الحق في معارضة استخدامها.

مبدأ الأمن:

يجب على المراقب اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان أمن البيانات التي جمعها وكذلك سريتها، لضمان وصول الأشخاص المصرح لهم فقط إليها. تحدد هذه التدابير وفقًا للمخاطر التي تؤثر على هذا الملف (حساسية البيانات، هدف المعالجة، إلخ.)

5.2. حالة خاصة من البرمجيات الحرة:

يعتمد اختيار الترخيص المجاني أو ترخيص الملكية لنشر تطويرات البرامج المنفذة في إطار مشروع الدكتوراه على الاستخدام المتوقع لهذا البرنامج وعلى استراتيجية التقييم التي يخطط لها طالب الدكتوراه والمؤطر.

يعتبر البرنامج مجانيًا إذا كان للمستخدم حرية استخدامه، والوصول إلى كود المصدر الخاص به لفهم كيفية عمله، وتعديله، وتوزيع البرنامج وتعديلاته. من أجل الوصول إلى البرمجيات الحرة، يقبل المستخدم شروط الترخيص التي تحدد نطاق حقوق وواجبات المستخدم. تراخيص GNU GPL و LGPL و CeCILL هي أمثلة على التراخيص المجانية.

يجب قراءة محتوى الترخيص بعناية لأنه قد يجبر المستخدم على أن يوزع بموجب ترخيص مجاني جميع البرامج التي تتضمن لبنة البرمجيات الحرة المعنية بالترخيص. من الممكن أيضًا أن يشتمل البرنامج على نسختين من البرمجيات الحرة الخاضعة لتراخيص مستخدم غير متوافقة. في هذه الحالة، يُنصح بإعادة كتابة رمز البناء المعني حتى لا تكون خاضعة لالتزامات هذه التراخيص.

أخيرًا، تحتوي جميع التراخيص المجانية على إخلاء مسؤولية ينص على توفير البرنامج كما هو وأن المؤلف لا يضمن أداء البرنامج أو ملاءمته لاحتياجات المستخدم. ينص ترخيص CeCILL أيضًا على أن المؤلف "لا يضمن [...] أن البرنامج لا ينتهك أي حق من حقوق الملكية الفكرية لطرف ثالث."[...]

وبالتالي، لن يتمكن المستخدم من رفع دعوى ضد مؤلف البرنامج إذا تم اتهامه بالانتهاك بعد استخدام البرنامج أو تعديله أو إعادة توزيعه.

3. حقوق التأليف المتعلقة بالإنترنت والتجارة الإلكترونية:

1.3. قانون اسم النطاق:

كل كمبيوتر متصل بالإنترنت له عنوان إلكتروني، يتم تمثيله في سلسلة من أربعة أرقام مفصولة بنقاط. ومع ذلك، فقد تم إنشاء نظام يسمح لكل عنوان IP بالتوافق مع عنوان رمزي مكون من كلمات

تتخللها نقاط: هذا هو نظام اسم النطاق (**Domain Name System** DNS)، منظم في مناطق تسمية وطنية ودولية.

1. **البادئة:** يختلف هيكلها قليلاً: "http: // www" أو حتى" r // :http " ، "www" التي تعني شبكة الويب العالمية.

2. **جذر:** يختاره المتقدم "ياهو" مثلا.

3. **لاحقة:** تسمى أيضًا امتدادًا، مثل com fr "." . إلخ ...

هناك أربع مناطق ذات نشاط دولي".com" وتديرها :INTERNIC للأنشطة التجارية، و ".net" للهيئات المشاركة في تشغيل الإنترنت، و ".int" للمنظمات الدولية، و" org ." للجمعيات.

يجب أن يتراوح طول اسم المجال بين 1 و63 حرفًا. فيما يتعلق بمجالات الشخصية

على الصعيد الوطني، يوجد لكل دولة فرع لمركز معلومات الشبكة (N.I.C) مسؤول عن إدارة أسماء النطاقات للحالة المقابلة. يتم التعرف عليهم برمز مكون من حرفين (على سبيل المثال dz." :للجزائر UK . لبريطانيا العظمى و fr .لفرنسا) .

سيكون لدى الشركة التي لديها خدمة ويب مصلحة في اعتماد اسم مجال مكون من اسم الشركة أو اسمها التجاري، حتى يتمكن مستخدم الإنترنت من التعرف عليه بسهولة. لذلك نحن نفهم بوضوح التحدي الذي يواجه الشركات لتخصيص عنوان بريد إلكتروني، خاصة وأن إزالة الغموض أمر مستحيل هنا.

لتسجيل اسم مجال في منطقة ".com" ، يرجى الاتصال ب INTERNIC ، تدار في الولايات المتحدة من قبل منظمة تسمى Network Solutions Incorporation (N.S.I). إذا كان تحديد موقع الويب في حد ذاته لا يمنح أي حقوق ملكية فكرية، فقد يحدث أن يُعتبر اسم المجال بمثابة انتهاك، إذا استولى لصالح صاحب ملكية علامة تجارية موجودة مسبقًا. وبالمثل، قد يكون استخدام اسم شركة منافسة مشكلة.

يتم تعريف السطو الإلكتروني على أنه فعل يقوم به شخص ما لاغتصاب العلامة المميزة للآخر عن طريق تسجيلها كاسم مجال قبل محاولة إعادة بيعها بسعر مرتفع. العلامات المميزة للشركة التي يتم التعدي عليها بشكل متكرر هي علامتها التجارية أو اسمها التجاري أو اسمها التجاري أو حتى علامتها التجارية. يمكن أن يكون أيضًا الاسم الأخير أو اسم المرحلة للفرد (زلاتان إبراهيموفيتش، زاهية، ... إلخ).

التعارض بين أسماء النطاقات: في حالة وجود تعارض بين اسمي نطاق مسجلين تتشابه علاماتهما أو تتطابق معهما، فإن المهم هو تاريخ بدء تشغيل أسماء النطاقات وليس تاريخ التسجيل.

2.3. الملكية الفكرية على الإنترنت:

مع الاستخدام المتزايد للإنترنت، سواء للبيع أو التواصل أو التبادل أو الإعلام ... ، من قبل عدد من الجهات الفاعلة ذات الأهمية المتزايدة والمختلفة: الشركات والجمعيات والمؤسسات والمجتمعات والأفراد

... ، يجب أن يكون أي صاحب كمبيوتر قادر على فهم وإدراك أساسيات قانون الإنترنت واكتساب المعرفة بالبيئة القانونية المتعلقة باستخدام هذه الأداة.

قد تكون العديد من مكونات مواقع الويب محمية بأنواع مختلفة من حقوق النشر والملكية فكرية. على سبيل المثال: أنظمة التجارة الإلكترونية، البرمجيات، تصميم مواقع الويب والمحتوى الإبداعي للموقع (النصوص والصور الفوتوغرافية والرسومات والموسيقى والفيديو) وقواعد البيانات والأسماء التجارية والشعارات وأسماء المنتجات وأسماء المجالات والعلامات الأخرى التي تظهر على موقع الويب الخاص بك والرموز الرسومية التي تم إنشاؤها بواسطة الكمبيوتر وصور الشاشة والرسوم البيانية واجهات المستخدم (GUIs)، وحتى صفحات الويب ومكونات مواقع الويب المخفية.

كيفية حماية الموقع:

بعض الإجراءات الاحترازية ضرورية لحماية موقع الويب من سوء الاستخدام. قد تتكون بشكل خاص من:

حماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بك: إذا لم تقم بتطوير الاستراتيجيات لحماية أصول الملكية الفكرية الخاصة بك في أقرب وقت ممكن، فإنك تخاطر بفقدان الحقوق القانونية ذات الصلة. لذلك يجب عليك:

- سجل علامتك التجارية.
- سجل اسم مجال سهل الاستخدام يستحضر علامتك التجارية أو اسم شركتك أو جانبًا من عملك. إذا كان ذلك ممكنًا، فمن المستحسن تسجيل اسم المجال الخاص بك كعلامة تجارية أيضًا، لأن هذا لن يؤدي فقط إلى تحسين قدرتك على إنفاذ حقوقك تجاه أي شخص يحاول استخدام هذا الاسم لتسويق منتجات وخدمات مماثلة، ولكن وكذلك لمنع أي شخص من تسجيلها كعلامة تجارية.
- النظر في منح براءات الاختراع لأساليب الأعمال التجارية عبر الإنترنت في البلدان التي توجد فيها مثل هذه الحماية.
- سجل موقع الويب الخاص بك والمواد المحمية بحقوق الطبع والنشر في البلدان التي يتوفر فيها هذا الاحتمال من خلال مكتب حقوق الطبع والنشر الوطني.
- توخي الحذر في الكشف عن الأسرار التجارية الخاصة بك. تأكد من أن جميع أولئك الذين قد يكون لديهم معرفة ببيانات عملك السرية (مثل الموظفين ومقاولي الصيانة الخارجيين والشركات التي تقدم استضافة مواقع الويب وموفري خدمة الإنترنت) مرتبطون باتفاقية سرية أو اتفاقية عدم إفشاء.
- فكر في الحصول على بوليصة تأمين للملكية الفكرية تغطي أي تكاليف قانونية تتكبدها في حالة احتياجك إلى اتخاذ إجراء ضد الجناة لإنفاذ حقوقك. تأكد من الإعلان عن وجود هذا التأمين، على سبيل المثال عن طريق نشر إخلاء المسؤولية على موقع الويب الخاص بك. هذا يمكن أن يردع المجرمين المحتملين.

أخبر زوار موقعك أن محتواه محمي:

يفترض الكثير من الناس أن المواد الموجودة على مواقع الويب مجانية الاستخدام. ذكر الزائرين بأنك تمتلك حقوق الملكية الفكرية.

- من الجيد استخدام الرمز ® أو الاختصارات TM أو SM أو رمز مكافئ على علاماتك التجارية. وبالمثل، يمكنك استخدام إشعار حقوق النشر (رمز © أو المصطلح "حقوق الطبع والنشر" أو الاختصار "Copr."؛ اسم صاحب حقوق النشر وسنة النشر. أول نشر للعمل) لتنبيه الجمهور أن محتوى موقعك محمي بموجب حقوق النشر.
- الاحتمال الآخر هو استخدام تقنية الوشم التي تسمح بتضمين معلومات حقوق النشر في المحتوى الرقمي نفسه. على سبيل المثال، من الممكن عمل وشم على ملف موسيقى باستخدام بضع قطع من عينات الموسيقى لترميز معلومات حول ملكية الحقوق. يمكن أن يكون الوشم الرقمي إما في شكل يسهل التعرف عليه، مشابه جدًا لإشعار حقوق النشر الموضوعة على جانب واحد من الصورة، أو يمكن دمجه في المستند بأكمله مثل النصوص المطبوعة على ورق يحمل علامة مائية، أو يمكن تضمينه في مثل هذا بطريقة تجعله غير قابل للكشف عادة إلا إذا كنت تعرف كيف وأين تجده. للوشم المرئي وظيفة ردع، في حين أن الوشم غير المرئي يمكن أن يساعد في تتبع العمل عبر الإنترنت وإثبات السرقة.
- يمكنك أيضًا استخدام الطابع الزمني: هذا مؤشر مرتبط بالمحتوى مستند رقمي يصادق على حالة المحتوى في تاريخ معين يعد ختم الوقت الرقمي مفيدًا لأنه بدون هذه التقنية ليس من الصعب تعديل كل من نص المستند الرقمي والتواريخ ذات الصلة المخزنة بواسطة نظام التشغيل (على سبيل المثال، تاريخ الإنشاء وتاريخ التعديل).

دع المستخدمين يعرفون كيف يمكنهم استخدام محتوى الموقع:

ضع في اعتبارك وضع إشعار حقوق النشر على كل صفحة من صفحات موقعك، والذي يحدد شروط عملك لاستخدام الصفحة. وبالتالي، سيعرف الزوار على الأقل ما هو مصرح لهم بفعله (على سبيل المثال، ما إذا كان مسموحًا لهم بإنشاء روابط إلى موقعك أم لا، أو تنزيل أو طباعة عناصر معينة من الموقع وتحت أي شروط) ومن يجب عليهم الاتصال به للحصول على تصريح حقوق الطبع والنشر لأي شيء على موقعك.

التحكم في الوصول إلى واستخدام محتوى موقع الويب الخاص بك:

يمكنك استخدام تدابير الحماية التكنولوجية لتقييد الوصول إلى الأعمال المنشورة على موقع الويب الخاص بك للزوار الذين يوافقون على شروط استخدام معينة لتلك الأعمال أو الذين دفعوا مقابل هذا الاستخدام. الأساليب التالية شائعة الاستخدام:

- **العقود عبر الإنترنت:** تُستخدم بشكل متكرر لتزويد الزوار بترخيص مقيد يسمح لهم باستخدام المحتوى المتاح على موقع الويب أو من خلاله.
- **التشفير:** بشكل عام ، يمكن تشفير البرامج والتسجيلات الصوتية والمصنفات السمعية البصرية لمنع استخدامها غير المصرح به. وبالتالي، عندما يقوم العميل بتنزيل ملف، يتصل برنامج متخصص بهيئة

مركزية للعناية بشروط الدفع، ويفك تشفير الملف ويخصص "مفتاح" مخصص (على سبيل المثال، كلمة مرور) للعميل. حتى يتمكن من عرض أو استمع إلى محتواه.

- **أنظمة التحكم في الوصول أو الوصول المشروط:** في أبسط شكل ، يتحقق هذا النوع من النظام من هوية المستخدم وهويات الملفات والامتيازات التي يمتلكها كل مستخدم لكل ملف (قراءة ، تعديل ، تنفيذ ، إلخ). هناك العديد من الطرق لتهيئة الوصول إلى المحتوى الإلكتروني الخاص بك. على سبيل المثال، يمكن عرض مستند دون طباعته، أو استخدامه لفترة محدودة فقط، أو حتى إرفاقه بالكمبيوتر الذي تم تنزيله عليه في الأصل.
- يمكنك **تقديم إصدارات ذات جودة غير كافية** تجعل الاستخدام غير القانوني المشتبه به مستحيلاً. على سبيل المثال، يمكنك عرض الصور على موقع الويب الخاص بك بدقة كافية لتمكين استخدامها، على وجه الخصوص لأغراض الدعاية، ولكنها غير كافية لتمكين إعادة إنتاجها في مجلة.
- **البصمات الرقمية:** يمكن مقارنتها بالأرقام التسلسلية المقنعة التي يمكنك من خلالها تحديد العميل الذي انتهك اتفاقية الترخيص الخاصة به من خلال توفير الكائن المحمي لأطراف ثالثة.

3.3. حقوق مواقع التجارة الإلكترونية:

قانون التجارة الإلكترونية هو قانون جديد بسبب التكنولوجيا الحديثة نسبياً المستخدمة في تنفيذه. التجارة الإلكترونية (أو التجارة عبر الإنترنت، البيع عبر الإنترنت أو البيع عن بعد، وأحيانًا التجارة الإلكترونية) هي التبادل النقدي للسلع والخدمات والمعلومات عبر شبكات الكمبيوتر، ولا سيما الإنترنت.

وبالتالي، فإن التجارة الإلكترونية تنطوي على إبرام عقد لبيع أو تقديم خدمات، يجب تحديد شروطه للتشكيل والتنفيذ.

التجارة الإلكترونية لها ثلاث خصائص:

اللامادية: هذه هي إحدى خصائص العلاقة التي يتم تأسيسها. يتم إبرام العقد بطريقة غير مادية تمامًا ويمكن أن يكون التنفيذ أيضًا. في مرحلة الختام، تظهر مشاكل الإثبات والشكلية.

التفاعل: هو السمة الأساسية للوسائط المتعددة وبفضلها ومن خلالها يعرف البعد الحقيقي للوسائط المتعددة. لها معنى قانوني، وأحد أكثرها إثارة للاهتمام هو القدرة، أثناء التبادل بين العرض والقبول، على الرجوع إلى صفحات خارج العملية التعاقدية (ولا سيما البنود التعاقدية) او التأسيس عن طريق الإحالة.

العالمية: وهي ناتجة عن حقيقة أن بروتوكول IP عالمي ويسمح بالتبادل بين أجهزة الكمبيوتر الموجودة في جميع أنحاء العالم. يجب دمج هذا العامل في إدارة المخاطر التعاقدية. هناك قواعد يجب مراعاتها عند إنشاء موقع للتداول عبر الإنترنت، ولا سيما التزامات تحديد الهوية التي يفرضها قانون الثقة في الاقتصاد الرقمي . (LCEN) ومع ذلك ، لا يتم إهمال حماية المستهلك في التجارة الإلكترونية. وهي مكفولة بنصوص، لا سيما فيما يتعلق بحماية المستهلكين في العقود المبرمة عن بعد. التوجيه العام لعام 1997 بشأن العقود المبرمة عن بعد وبموجب مرسوم عام 2001 يحدد الانسحاب في غضون 7 أيام من الاستلام أو الطلب اعتمادًا على ما إذا كان منتجا أو خدمة.

تم استكمال هذا التوجيه العام بتوجيه عام 2002 بشأن الخدمات المالية والذي ينص على فترة انسحاب أطول (بعد 14 يومًا بموجب مرسوم عام 2005) ولكن يجب أن يوفر بعض الحماية للمستهلك بحيث لا يقتصر الأمر على التجارة الإلكترونية،

هل هذا الحق في الانسحاب كافٍ؟ وفقًا لـ Huet ، لا لقد كان بإمكاننا التفكير في القواعد المتعلقة بصحة العقود. كان من الممكن أن تكون الاستثناءات أكثر عددًا، وأكثر اهتمامًا بحماية المستهلكين، وعلى وجه الخصوص كان بإمكاننا تجنب السماح لعقد ائتمان بأن يكون في شكل إلكتروني.

كما أن القانون الجزائري، مثله مثل القانون الفرنسي، لا يقدم أي تعريف للتجارة الإلكترونية، ومن ناحية أخرى، فإنه يعطي تعريفًا لفعل التجارة بشكل عام في المادة 2 من القانون التجاري الجزائري (632 من مدونة التجارة الفرنسية).

4.3. الملكية الفكرية والشبكات الاجتماعية:

سمح ظهور الشبكات الاجتماعية بالوصول السهل والفوري إلى الأعمال المحمية بموجب حقوق النشر ... في الواقع، فإن نشر الأعمال المحمية معرضة للتزوير دون إذن من مؤلفها، فضلاً عن استخدام علامة تجارية.

4. براءات الاختراع

1.4. التعريف:

براءة الاختراع هي ملكية صناعية تحمي الابتكار التقني، أي منتج أو عملية توفر حلاً تقنيًا لمشكلة تقنية معينة. يمنح صاحبها الحق في منع استغلال الاختراع المحمي ببراءة من قبل الغير.

لكي يكون الاختراع قابلاً للحماية ببراءة، يجب أن يكون جديدًا، وأن يتضمن خطوة ابتكارية وأن يكون قابلاً للتطبيق الصناعي. لا تحمي براءات الاختراع الأساليب أو الصيغ الرياضية أو المعرفة أو الأفكار على هذا النحو، وإنما تحمي فقط تنفيذها في المنتجات أو العمليات.لكي يكون الاختراع جديدًا، يجب ألا يكون قد تم الإفصاح عنه وقت تقديم الطلب - إلا تحت غطاء اتفاقية السرية.

بالإضافة إلى ذلك، لكي تكون صاحب براءة اختراع، من الضروري إيداع ملف مع وديعة لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية (INPI). أثناء الحماية، يمكن أن يتم الكشف عن الاختراع. في الواقع، يتم نشر إيداعات براءات الاختراع تلقائيًا بعد 18 شهرًا.

إذا تم استخدام الاختراع المحمي ببراءة بطريقة احتيالية ، فيمكن لمالكه أن يقوم بالمتابعة القضائية لا سيما للحصول على تعويض عن الاضرار. كما أن المخالف قد يخضع لعقوبات جنائية.

الحماية الممنوحة للاختراع مدتها محددة بعشرين سنة، غير قابلة للتجديد، من تاريخ إيداع طلب البراءة.

حماية براءات الاختراع

تتيح براءة الاختراع حماية اختراع تقني أو عملية أو طريقة، يشار إليها أدناه باسم "الاختراع". يُعرَّف الاختراع بموجب القانون على أنه حل تقني لمشكلة فنية. لذلك فإن هذا التعريف يستبعد قواعد لعبة، أو مفهوم، أو نظرية رياضية، إلخ. يجب أن يستوفي موضوع البراءة الشروط الثلاثة التالية:

1 .الحداثة: يجب ألا يكون الاختراع معروفاً. على وجه الخصوص، يجب على الباحثين أنفسهم أن يحافظوا على سريته المطلقة حتى تقديم طلب براءة الاختراع. لذلك من الضروري حظر المنشورات والاتصالات الشفوية أو الملصقة (قد يكون الملخص المنشور أثناء مؤتمر كافياً لإبطال حداثة الاختراع) ومناقشات الاطروحات وتقارير التدريبات.

2 .يتضمن خطوة ابتكارية: لا ينبغي أن يكون الاختراع واضحًا لشخص على دراية بأحدث التطورات التقنية في ذلك الوقت. في فرنسا، لا يحول هذا المعيار منح البراءة. من ناحية أخرى، يمكن للقاضي أن يبطل براءة اختراع بناءا على طلب من طرف ثالث إذا رأى أن الاختراع لا ينطوي على خطوة ابتكارية.

3. أن يكون قابلاً للتطبيق الصناعي: يجب أن يكون الاختراع قابلاً للتطبيق ويمكن الاستفادة منه اقتصاديًا.

ملكية براءات الاختراع

يمكن الحصول على براءة اختراع بمبادرة من طالب الدكتوراه، بالتشاور مع المخترعين الآخرين. تختلف طريقة كتابة براءة الاختراع عن كتابة مقال علمي وهذا قد يتطلب مساعدة المؤطر و كذا المشتركين في مشروع البحث، و قد تستدعي اشتشارة محامين أو مستشارين مختصين في الملكية الفكرية.

براءة الاختراع تميز المخترعين عن المالكين:

- المخترعون هم أشخاص طبيعيون كان لهم دور إبداعي في تطوير الابتكار.
- أصحاب البراءة هم أصحاب عمل المخترعين: فجميع المالكين بعد ذلك هم مالكون مشتركون للبراءة ولهم حقوق والتزامات متطابقة، بما في ذلك الحق في نقل حقوق الملكية الخاصة بهم.

يُطلب من الموظفين بموجب القانون الإعلان عن اختراعاتهم لصاحب العمل حتى يتمكن الأخير من اتخاذ قرار بشأن تقديم طلب براءة اختراع.

يتم إيداع براءة الاختراع من قبل أصحابها. في المقابل، يكتسبون احتكارًا لاستغلال البراءة، مع دفع إتاوة سنوية في كل بلد يتم فيه تمديد براءة الاختراع. يمكن للمالكين أيضًا التنازل عن طرف ثالث، من خلال جعلهم زائدين عن الحاجة، عن طريق إنشاء شركة، وما إلى ذلك.

في جميع الأحوال، عندما لا يكون المخترع مالكًا، يقدم صاحب العمل تعويضًا ماليًا. بالنسبة للمؤسسات والمنظمات البحثية العامة، يمكن أن تأخذ شكل مكافأة براءات الاختراع و / أو حافز على الإتاوات. في معظم الحالات، يتقاسم المخترعون 50٪ من الإتاوات، أي أقل من تكاليف الملكية الفكرية. ينطبق هذا الحكم على الموظفين الدائمين والمتعاقدين.

2.4. الحقوق في براءة الاختراع:

براءة الاختراع هي حق يمنح صاحبها، لمدة 20 عامًا من تاريخ الإيداع، الحق في منع أي شخص من استنساخ الاختراع (أي صنع أو استخدام أو تسويق) الاختراع. يمكن لمالك البراءة التنازل عن براءة اختراعه لطرف ثالث، أو منح ترخيص لاستخدامها، عادة مقابل رسوم. يُمنح الاحتكار فقط بشرط الحفاظ على براءة الاختراع، أي أن رسوم الصيانة تُدفع بانتظام. في المقابل، سيتم الكشف عن الاختراع وبالتالي إثراء التراث المعرفي الجماعي.

يمنح مكتب البراءات الأوروبي البراءة الأوروبية بعد إجراء فحص واحد يحدد كل أو جزء من البلدان التي صادقت على اتفاقية البراءات الأوروبية (أي 19 دولة). من الممكن أيضًا إبداء تحفظ في العديد من البلدان، من خلال طلب براءة اختراع دولي، يتم إيداعه بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات (معاهدة التعاون بشأن البراءات بين 96 دولة). يشير الطلب الدولي إلى الدول المتعاقدة المطلوب لها الحماية، ثم يتم التحقق من صحة الطلب عن طريق الإيداع في كل بلد من البلدان المختارة.

ومع ذلك، غالبًا ما تنظر الشركات الغربية إلى براءات الاختراع على أنها طريقة قديمة وغير فعالة لحماية اختراعاتها ودرايتها من القرصنة المحتملة. تزداد أهمية هذه المشكلة في سياق العولمة، وظهور أنماط إنتاج جديدة، مثل إنشاء شبكات بحثية بين الشركات، وطريقة جديدة لنشر المعرفة، لا سيما على الإنترنت، بسبب مخاطر التقليد والتزوير. لذلك تحتل حماية الملكية الصناعية مكانة مهمة في إقامة التعاون التكنولوجي، لأنها توفر الأساس القانوني الأساسي لحماية المعرفة المكتسبة ولتملك المعرفة الجديدة.